# بيان ترانسبرانسي المغرب حول تجريم الإثراء غير المشروع

في سياق يتسم باستشراء الفساد النسقي وتجميد الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، عمدت الحكومة إلي سحب مشروع القانون المتعلق بتتميم وتغيير مجموعة القانون الجنائي من مجلس النواب والمُتضمّن لمقتضيات تجريم الإثراء غير المشروع، مما أثار ردود فعل لدى الرأي العام حول دوافع هذا السحب واعتبرته محاولة من طرف الحكومة لإقصاء جريمة الإثراء غير المشروع من التعديلات المرتقبة في مشروع القانون الجنائي، إذ تؤكد تصريحات وزير العدل على الإذاعة الوطنية هذا المنحى، بالرغم من الغموض الذي طبع موقف الحكومة.

وتؤكد ترانسبرانسي المغرب مُجدّدا موقفها بالنسبة لتجريم الإثراء غير المشروع كجريمة نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، معتبرة:

- أن تجريم الإثراء غير المشروع أضحى ضرورة مُلحّة، باعتبار وضعية الفساد المزمن الذي تعرفه بلادنا.
- أن إقرار تجريم الإثراء غير المشروع يجب أن يتم وفقا للمبادئ الأساسية للدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وعلى أن مراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات هي الآلية الأكثر ملائمة.
- التمسك بالعقوبة السالبة للحرية مع ربطها بمصادرة الممتلكات حتى يتسنى لهذا التجريم اداء وظيفته الرادعة بالكامل.

وتلاحظ الجمعية بأسف شديد أن مبادرة الحكومة في سحب المشروع هو تتويج للتجميد الذي عرفه منذ عرضه على البرلمان سنة 2015، وتعبيرا عن لامبالاة الحكومة فيما يتعلق بإشكالية محاربة الفساد المستشري ببلادنا، إن لم يكن تشجيعا للمستفيدين من الفساد وتبذير المال العام.

وفي هذا الصدد، تدعو ترانسبرانسي المغرب الحكومة أن تتجاوز الغموض الذي يلفّ موقفها وأن تُعبّر عن نواياها وتُوضّح خُطط عملها فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

**المكتب التنفيذي**
**الرباط في 9 دجنبر 2021**

*الدار البيضاء: 24 زنقة خريبكة الطابق الثالث الهاتف 99 26 54 522 212+ الفاكس 91 13 45 522 212+*
*الرباط: 28 ، زنقة أم الربيع، أكدال الهاتف 01 80 77 37 5 212+ الفاكس 82 36 68 37 5 212+*
**الموقع الإلكتروني** www.transparencymaroc.ma **البريد الإلكتروني** contact@transparencymaroc.ma